

شركات التواصل.. انتقادات لاذعة لقمع الحرية في السعودية

[العالم - خاص بالعالم](#)

تفاعلت شركات التواصل الاجتماعي مع قضية حقوق الإنسان في السعودية، حيث انتقد رواد التواصل قمع الناشطين في المملكة بشكل لاذع.

وعند الحديث عن حقوق الإنسان في السعودية، فإن أي رأي أو كلمة لا تناسب السلطات كفيلا بتعريض صاحبها لمصير كمصير الكثيرين، مثل الأكاديمي [مالك الأحمد](#) و [الشيخ نايف الصحفي](#) والمغرد فادي الناصر و [الناشط خالد الشهري](#) و [الحقوقي محمد الفحطاني](#) وكثيرين، هذا إضافة إلى الإعدامات التي تنفذ بحق متهمين أخذت اعترافاتهم تحت التعذيب؟

نشرت على مواقع التواصل تعليقات كثيرة حول موضوع حقوق الإنسان في السعودية حيث جاء في صفحة حساب "معتقلي الرأي" حول هذا الموضوع: "من القوانين التي قيدت حرية الرأي والتعبير في المملكة، قانون جرائم المعلوماتية، فقد أقرَّ عقوبة السجن خمس سنوات، وغرامة مالية قدرها ثلاثة ملايين ريال، لمن يطرح رأياً يخالف توجهات السلطة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي".

وكتبت منظمة "سند الحقوقية" على صفحتها الرسمية حول حقوق الانسان في السعودية: "في هذه المناسبة الدولية اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، توجه سند مطالباتها للعالم بأسره للوقوف بجانب معتقلات الرأي اللواتي يواجهن أشد أنواع العنف داخل معتقلات نظام [ابن سلمان](#)".

وغرد "بادوري" حول هذا الموضوع كاتبا: "[مجلس حقوق الإنسان](#) في الأمم المتحدة يدعم ويشجع ما يسمى بالثوار في إيران لا التظاهر السلمي بل لقتل المدنيين والقوات الأمنية، السعودية تقتل معتقلين وفرنسا لا تستطيع الإفراج عن معتقل إنتهت محكوميته، وبريطانيا لا تستطيع الإفراج عن جولييان اسانج،

جدول أعمال المنظمة رهينة الولايات المتحدة".